

مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٣٢٥ (الاستئناف ١)**

الثلاثاء، ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد تشودري .... (بنغلاديش)

الأعضاء:
الاتحاد الروسي .... السيد لافروف
أوكرانيا .... السيد كوتشنسكي
أيرلندا .... السيد كوني
تونس .... السيد مجدوب
جامايكا .... السيد وارد
سنغافورة .... السيد منتاها
الصين .... السيد وانغ ينغفان
فرنسا .... السيد تكسيرا دا سيلفا
كولومبيا .... السيد فالديفيسو
مالي .... السيد توري
موريشيوس .... السيد نيوور
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .... السيد إلدون
النرويج .... السيد كولبي
الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد هيوم

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

رسالة مؤرخة ٢١ أيار/مايو ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/2001/511)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل جمهورية إيران الإسلامية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن شكري لكم، سيدي، على عقد هذه الجلسة عن قضية أفغانستان الهامة. ويسر وفد بلادي أن يشارك، في ظل رئاستكم، في مناقشة المجلس لهذه القضية. وأشكر السيد هيلا منقريوس، رئيس لجنة الخبراء، وزملاءه، على التقرير الجديد بالثناء والدقيق والشامل الذي عرضوه عن كيفية رصد حظر الأسلحة وإغلاق معسكرات تدريب الإرهابيين في المناطق الأفغانية التي يسيطر عليها الطالبان. إن هذا التقرير يبين جملة أمور، منها الجهود الدؤوبة لرئيس اللجنة وأعضائها للإسهام في إيجاد تسوية سياسية صالحة ودائمة للأزمة الأفغانية.

وأشكر كذلك السفير ألفونسو فالديفيسو على عرضه التقرير وعلى قيادته الجديرة بالثناء للجنة الجزاءات.

مما يؤسف له كثيرا أن الجهود المتواصلة للمجتمع الدولي في السنوات القليلة الماضية لم تحقق حتى الآن أي تغيير عملي في السياسة الرعناء المتعنتة التي ينتهجها الطالبان في الميدان. إن قيادة الطالبان بناء على سياستها الموجهة للحرب وازدرائها الكامل للآراء والمطالبات الدولية، تخلت حتى عن ممارساتها السابقة وواصلت أنشطتها العسكرية أثناء الشتاء الماضي، واستولت على المزيد من الأراضي، بغية إبطال فعالية قرار مجلس الأمن ١٣٣٣ (٢٠٠٠). وتشير التقارير الواردة من أفغانستان مؤخرا إلى جولة جديدة من الهجمات التي تشنها الطالبان.

وقرار الطالبان بعرقلة عملية الحوار تحت رعاية الأمم المتحدة، التي تعهدت بجلاء في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بألا تتخلى عنها، أمر غير مقبول وشهادة أخرى على البون الشاسع بين أقوالها وتعهداتها من ناحية وأفعالها وممارساتها من ناحية أخرى.

والزيادة الراهنة في أنشطة الطالبان العسكرية تحدث في وقت تتسبب الحرب والجفاف فيه في إقحام البلد في أزمة إنسانية. وكما أنذرت الأمم المتحدة مؤخرا، فإن عدد الأفغان الذين يتشردون نتيجة للحرب والجفاف في ٢٠٠١-٢٠٠٢ يمكن أن يصل إلى أكثر من الضعف فيتعدى ١,٦ مليون نسمة. ومن ناحية أخرى، ووفقا للمسؤولين الرسميين في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، شرعت قيادة الطالبان مؤخرا في توجيه المزيد من المضايقات والتهديدات إلى العاملين في مجال المعونة، مما يجعل تقديم المساعدات الدولية إلى الأفراد المتضررين بالحرب والجفاف في أفغانستان أكثر صعوبة.

وبالنظر إلى كل ذلك، يصدر تقرير لجنة الخبراء في وقت يتضح فيه بصورة أكبر إغفال الطالبان لمطالب المجتمع الدولي الواردة، ضمن جملة أمور، في قرار مجلس الأمن ١٣٣٣ (٢٠٠٠). ولا حاجة بنا إلى التذكير بأن الطالبان تحاول الاستهانة بقرار يعرب إعرابا حقيقيا عن مشاعر المجتمع الدولي، بل وصوتت بالموافقة عليه ثلاث دول إسلامية أعضاء في المجلس. ولهذا، من الضروري أن يبذل المجتمع الدولي قصارى جهده لمنع انتهاك هذا القرار، وبالتالي حرمان الطرف الخصامي المتصلب من الوسائل التي يحتاج إليها لتعزيز أهدافه العسكرية على حساب المعاناة المستمرة للشعب الأفغاني وانعدام الاستقرار في المنطقة.

ونعتقد أن التقرير الذي أعدته لجنة الخبراء خطوة هامة وواجبة في سبيل تحقيق هذا الهدف. وقد نجح واضعو

التقرير إلى حد كبير في كشف السبل التي يشتري الطالبان بها عُددهم العسكرية ويمولون آلتهم العسكرية وينظمون أنشطتهم غير المشروعة الأخرى، بما فيها تحويل أراضي البلد إلى ملجأ آمن للإرهابيين. ويشير التقرير بكل حق إلى الإمدادات المستمرة من الأسلحة والذخائر التي يحصل عليها الطالبان، ويفند الادعاء بأن آلتهم العسكرية تعتمد في بقائها على مخزون الماضي. وتشير اللجنة بحق، ضمن أمور أخرى، إلى أهمية إنهاء الطيران غير المشروع من وإلى المناطق التي يتحكم فيها الطالبان، وضرورة منعهم من الحصول على وقود المحركات والزيوت اللازمة لاستخدام المركبات المصفحة.

وفيما يتعلق بإغلاق معسكرات الإرهابيين في المناطق التي يسيطر عليها الطالبان، ترد إشارة دقيقة إلى اعتماد الطالبان على عناصر غير أفغانية في جهودهم لهزيمة الجبهة المتحدة. ولكي نساعد على إغلاق هذه المعسكرات، ولكي نعكس تيار الأضرار المضاعفة الناتج عنها، يجب على المجتمع الدولي أن ينتبه إلى ضرورة إعادة هذه العناصر إلى أوطانهم، وهو ما أكدته اللجنة. وتحقيقا لهذا الهدف، سيكون من العوامل المساعدة جدا إزالة العقبات التي تعترض طريق عودة هذه العناصر إلى بلدانهم، وتشجيع المسؤولين الرسميين في تلك البلدان على التعاون. ولوقف الآلة العسكرية للطالبان، من الجوهري القضاء على الاتجار بالمخدرات في أفغانستان. ومع أننا نرحب بحظر زراعة خشاش الأفيون الذي أمرت به قيادة الطالبان، نشك في أن الباعث عليها أسباب دينية، كما يدعي الطالبان. لقد صدر الأمر في أعقاب عدة سنوات من المحصول الوفير. علاوة على ذلك، فإن هذا الحظر لا يغطي تكديس ونقل وتصنيع الأفيون والهيروين والاتجار بهما. ولو كان الدافع إلى ذلك الأمر مجرد اعتبارات دينية حقيقية لكان ينبغي لقيادة الطالبان أن تحظر المخدرات غير المشروعة بجميع جوانبها وأن تأمر بتدمير المخزونات منها.

وبناء على معلوماتنا، فإن مخزونات المخدرات في أفغانستان من الكبر بحيث تغذي السوق بمعدل ثابت لحوالي عشر سنوات. ولذلك فإننا نؤكد النتيجة الواردة في التقرير التي تشدد على ضرورة رصد تدفق المخدرات من أفغانستان كجزء لا يتجزأ من حظر الأسلحة. والرقابة الفعالة على تمويل الطالبان تتطلب أيضا الرقابة على الدعم المالي الذي يقدمه إليهم أفراد ومؤسسات في المنطقة وخارجها.

إن معظم البلدان المجاورة لأفغانستان تواجه مصاعب ومشاكل مختلفة مترتبة على الحرب الأهلية وانعدام القانون في ذلك البلد، وهي بحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي للتغلب على الحالة. وفي هذا السياق، فإن الحاجة إلى التدريب والدعم بالمعدات من المجتمع الدولي لتحديث خدمات الحدود في البلدان المجاورة لأفغانستان نقطة مناسبة أشير إليها في التقرير. وفي هذا الصدد، من المهم الإشارة إلى الحملة التي تقوم بها الحكومة الإيرانية ضد مافيا المخدرات عبر الحدود. وقد أدى ذلك، في جملة أمور، إلى ضبط ٢٦٣ طنا متريا من المخدرات خلال العام الماضي وحده. وغني عن البيان أن هذه الجهود، التي تبذل وتكلف نفقات بشرية ومادية باهظة، تساعد إلى حد كبير على وقاية البلدان الأخرى في المنطقة، وما تجاوزها، من آثار حالة انعدام القانون في أفغانستان.

أما فيما يتعلق بالتوصيات التي قدمتها اللجنة، فإن الحكومة الإيرانية تدرسها حاليا على أساس افتراض أن الرصد أداة لا غنى عنها لإنفاذ القرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠). وفي انتظار نتيجة الدراسة الجارية، نعتقد أن وضع أفرقة دعم لإنفاذ الجزاءات في المنطقة في نهاية المطاف، ينبغي، ويمكن، أن يكون متوافقا مع الحقوق السيادية للبلدان المتلقية. وعلاوة على ذلك، فإن بعض جوانب الولاية المقترحة لتلك الأفرقة ولمكتب رصد وتنسيق الجزاءات بحاجة إلى مزيد من التوضيح. وينبغي معرفة الكثير من التفاصيل لتمكين

الحكومات المعنية من التعليق عليها. وما من شك في أن المشاورات بين المسؤولين من البلدان المعنية وأعضاء مجلس الأمن قبل اتخاذ المجلس أية قرارات يمكن أن تمهد الطريق للتنفيذ السلس لأي قرار نهائي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل أوزبكستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فوهيدوف (أوزبكستان) (تكلم بالروسية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحتكم هذه الفرصة لي للتكلم في جلسة اليوم. وأود أيضا في البداية أن أعرب عن شكري لأعضاء لجنة الخبراء المعنية بأفغانستان، برئاسة السيد هيلي مينكريوس، على التقرير الذي أعدوه وعلى العمل الشاق جدا الذي قاموا به في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٣٣ (٢٠٠٠). وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لرئيس لجنة الجزاءات، السفير ألفونسو فالديفيسو، على العمل المفيد الذي قام به في اللجنة.

وأود أن أقول إنه بالرغم من الإطار الزمني المحدود لولاية لجنة الخبراء المعنية بأفغانستان، فإنها قامت بقدر هائل من العمل. إن تقريرهم يقترح إنشاء نظام فعال لرصد تنفيذ المتطلبات الواردة في قرارات مجلس الأمن لضمان اعتماد وتنفيذ القرارات ذات الصلة بالجزاءات.

ونحن نوافق على أن فعالية الرصد ستعتمد على المشاركة والالتزام المباشرين لجميع البلدان في تنفيذه. وهذا بطبيعة الحال ينطبق تماما علينا.

ونحن نوافق أيضا على أن تمويل مشتريات الأسلحة والذخائر وتدريب الإرهابيين جزء لا يتجزأ من المشكلة الشاملة.

وإذ ننتقل إلى الفقرة ٣٣ من التقرير، نوافق موافقة كاملة على أن تدفق الأسلحة إلى أفغانستان وفي داخلها ومنها سبب رئيسي بعيد المدى لانعدام الأمن وزعزعة الاستقرار في منطقة آسيا الوسطى. وفي هذا الصدد، نذكر أن أوزبكستان مستعدة للاشتراك بشكل نشط في المناقشات المتعلقة بمشروع البرنامج لرصد التجارة غير القانونية في الأسلحة فيما يتعلق بالحالة في أفغانستان، الذي من المقرر تقديمه إلى مؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بالتجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبها المقرر عقده في تموز/يوليه من هذا العام.

وأوزبكستان توافق أيضا على وجهة النظر الواردة في الفقرة ٧ من تقرير اللجنة بأن هناك صلة مباشرة بين الأموال المحصلة من إنتاج وبيع المخدرات وبين دعم الأنشطة العسكرية وتدريب الإرهابيين في أفغانستان. وفي ذلك الصدد، نؤيد النتيجة التي توصلت إليها اللجنة في الفقرة ٦١ من التقرير، وهي أن تدفق المخدرات من أفغانستان ينبغي أن يرصد باعتباره جزءا لا يتجزأ من حظر توريد السلاح. وفي هذا الصدد، من المهم بشكل خاص الإحاطة علما بوجهة النظر المعرب عنها في التقرير بأن تعزيز قدرة جيران أفغانستان على رصد حدودهم جانب رئيسي من التدابير التي ينبغي اتخاذها.

وجمهورية أوزبكستان تؤيد الاقتراح الذي تقدمت به اللجنة بإنشاء مكتب للأمم المتحدة لرصد وتنسيق الجزاءات في أفغانستان. وذلك المكتب من شأنه أن يمكن من إنشاء آلية مركزة لرصد احترام حظر توريد الأسلحة، ومن شأنه أن يساعد على إغلاق معسكرات تدريب الإرهابيين وتنسيق أنشطة البنى الوطنية القائمة لدى جيران أفغانستان.

ونحن نعتبر أن اقتراح إنشاء أفرقة دعم في الدول المجاورة لأفغانستان لتقديم المساعدة في رصد الجزاءات هو

اقتراح بناء. وفي الوقت نفسه، لا بد أن نذكر أن الجوانب التنظيمية لذلك الاقتراح تتطلب بالتأكيد المزيد من العمل.

إن جمهورية أوزبكستان تعتبر الفقرة ٤٥ من التقرير حكما من الأحكام الرئيسية. فتلك الفقرة تؤكد ضرورة إنشاء هيئة مركزية لجمع وتحليل المعلومات التي تقدمها الدول الأعضاء بشأن معسكرات الإرهابيين. ونحن نؤيد النتيجة التي توصلت إليها اللجنة بأن قاعدة البيانات هذه وتجميع المعلومات من الدول الأعضاء في إطار بنية دولية واضحة سيكونان أهم عنصرين في ضمان الرصد الفعال.

وبغية القيام بذلك ولتوفير الوقت والمال، ينبغي أن نعزز الآليات والصكوك الدولية الموجودة حاليا لمكافحة الإرهاب. ولذلك، نرى أن من المنطقي والطبيعي وجوب أن تخلص اللجنة إلى أنه ينبغي للمكتب أن يتعاون عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومع أمانتي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وترتيب واسنار في فيينا.

ونعتقد بأن توصية اللجنة المتضمنة في الفقرة ٤٥، فيما يتعلق بإنشاء سلطة مركزية لجمع المعلومات، ينبغي تنفيذها على أساس عنصر مكافحة الإرهاب القائم حاليا في مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة في فيينا. وبالمستطاع تحويل ذلك العنصر إلى مركز دولي داخل هذا المكتب لمكافحة الإرهاب.

ووفقا للفقرتين ٤٥ و ٨٢ من التقرير، وإضافة إلى ولاية العنصر الحالية، يمكن أن تشمل مهام المكتب جمع المعلومات وتحليلها عن معسكرات تدريب الإرهابيين، وتجميعها قبل تقديمها فيما بعد إلى الأمين العام للأمم المتحدة. وينبغي أيضا أن توزع المعلومات عن المعسكرات على نطاق واسع. وهذه، فيما يبدو، أفضل طريقة اقتصادية وفعالة لإنشاء آلية لجمع المعلومات. ونعتبر هذا الاقتراح طريقة طبيعية وعضوية لتنفيذ التوصيات المتضمنة في تقرير اللجنة، وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ١٣٣٣ (٢٠٠٠). ويحدونا الأمل في أن يتفهم جميع أعضاء مجلس الأمن ذلك الاقتراح ويؤيدوه. وفي الختام، أود أن أقول مرة أخرى إن جمهورية أوزبكستان تؤيد الاستنتاجات والتوصيات المتضمنة في تقرير لجنة الخبراء المعنية بالجزاءات المفروضة على أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): المتكلم التالي ممثل باكستان، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، مرة أخرى على توليكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي. ويسرني، بالفعل، أن أراكم رئيسا للمجلس بصفتكم ممثلا لبلد تجمعنا معه علاقات أخوية قوية.

وبما أن هذه الجلسة مكرسة ظاهريا لتقرير لجنة الخبراء المعنية بتنفيذ الجزاءات، يتعين على أعضاء المجلس أن يناقشوا محتوى تقرير اللجنة ويبحثوه. ومن جانبنا، نحن بصدد بحث التوصيات وسوف نبين موقفنا من آلية الرصد المقترحة، آخذين في الاعتبار جدواها، وإمكانية استخدامها، وفعاليتها، نظرا لطول حدود أفغانستان وطبيعتها النفيذة.

ولئن كنا نرفض رفضا باتا بعض المزاعم التي لا أساس لها المتضمنة في التقرير، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد، باسم حكومتي، أن باكستان، بصفتها عضوا في الأمم المتحدة مسؤولا ويحترم القوانين، كانت، وستظل، تمتثل امتثالا تاما لقراري مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠). ونتعاون على النحو الأوفى مع مجلس الأمن، وحسبما صرحت سابقا، سوف نواصل التعاون معه. ولقد رحبنا بلجنة الخبراء في باكستان،

تحت رئاسة السفير منقريوس، أثناء زيارتها لتقصي الحقائق. وتعاونا مع اللجنة على النحو الأوفى بحسن نية كجزء من سياستنا بالامتثال لجميع قرارات مجلس الأمن، دون أي تمييز. ونلتزم بالقرارات المتعلقة بأفغانستان، ولو أننا لا نحبذ فرض الجزاءات من حيث المبدأ. ونعتقد أن تلك الجزاءات هي أداة ظالمة، ولن تكون مثمرة على الإطلاق. فالجزاءات لا تحقق أبدا النتائج المرجوة منها؛ بل إنها لا تضر إلا بعامة الشعب. وليست هناك جزاءات ذكية؛ ولا توجد إلا جزاءات غبية. فالسؤال إذن ماذا حققت تلك الجزاءات؟

هناك صلة رمزية بين الجزاءات وبين المأساة في أفغانستان. فالجزاءات الأخيرة التي نص عليها القرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠) فُرضت في نفس الأسبوع من كانون الأول/ديسمبر الماضي الذي وافق الذكرى الحادية والعشرين لغزو الاتحاد السوفياتي السابق لأفغانستان. ولقد تسبب ذلك الغزو في صراع مأساوي لم يبلغ نهايته حتى الآن. وثمة أحداث كثيرة وقعت منذ ذلك الشهر كانون الأول/ديسمبر المشؤوم: لقد سقط جدار برلين؛ وانتهت الحرب الباردة؛ وأصبح الاتحاد السوفياتي تاريخا؛ وتغيرت خريطة العالم؛ وبزغ فجر الألفية الجديدة؛ ومن الأمور الغريبة بقدر كاف، أن الأعداء القدامى أصبحوا شركاء جددا. ومع ذلك، وفي أفغانستان، لا يزال الضحايا هم أنفسهم. ولم ينته بعد ما يعاني منه شعب أفغانستان من عذاب وألم، ولا يزال عذابهم مستمرا بلا هوادة.

لقد كانت أفغانستان آخر جبهة قتال في الحرب الباردة. وكانت بمثابة عامل حفاز على إطلاق الطاقات التي أسفرت في نهاية المطاف عن وضع نهاية لذلك العهد من المواجهة. فالعالم الذي نعرفه اليوم ربما لم يكن هو نفسه لو لم يبذل شعب أفغانستان الباسل التضحيات الهائلة من أجل قضية الحرية والعالم الحر. ومع انتهاء الاحتلال السوفياتي، توقع شعب أفغانستان بحق أن تتهيأ لبلده بيئة من السلام وإعادة الإعمار، بمساعدة ودعم من الخارج. ومما يؤسف له أن المجتمع الدولي لم يستجب للتطلعات المشروعة لشعب أفغانستان، الذي وجد نفسه وقد تُرك جانبا.

وبعد أن استخدم المجتمع الدولي أبناء الشعب الأفغاني لتحقيق أهداف استراتيجية معينة، تخلى عنهم وهم في أمسّ الحاجة إلى الدعم والمشاركة الخارجيين من أجل تعمير بلدهم الذي خربته الحرب وإعادة بناء ما تحطم من حياتهم.

وقد أعقبت الاحتلال السوفياتي لأفغانستان حرب أهلية قاتلة بين أشقاء. أما القادة العسكريون الذين قاتلوا ضد قوات الاحتلال السوفياتية، وبعضهم ما زال موجودا، فشرعوا يتقاتلون فيما بينهم بعد انسحاب السوفيات. وتواصل شقاء الأفغان ومعاناتهم دون هوادة.

ومن الواضح أن محنة الشعب الأفغاني لا يمكن أن تُعزى إلى الطالبان، الذين لم يظهروا على المسرح إلا منذ حوالي ست سنوات. بينما يعاني الأفغان منذ أكثر من عقدين من الزمان.

فماذا فعل المجتمع الدولي للتخفيف من آلامهم في غضون هذين العقدين؟ إن المشكلة الأفغانية لا شأن لها بالطالبان. ولا شأن لها بالإرهاب أو بالمخدرات وحدهما. بل تتعلق بنحو ٢٥ مليونا من الأفغان الذين ما برحوا يعانون، وما برحوا يعانون لأنهم قدموا الشيء الكثير دفاعا عن قضية الحرية. لقد عانوا حين أُجبروا على محاربة القوات السوفياتية. وعانوا حين كان القادة العسكريون ينهبون البلد. وهم يعانون اليوم لأن هذا المجلس الموقر، الذي أنيط به صون السلام والأمن الدوليين، يفرض تدابير جزائية ضدهم.

ويقال إن هذه الجزاءات أداة رشيقة وحادة، كمشرط الجراح، تزيل الورم دون أن تؤذي أي جزء آخر من أجزاء الجسم. ونودّ لو كان الأمر كذلك. ولكن

الجزاءات بدلا من ذلك لم تكد تحقق شيئا يُذكر ودمّرت مع ذلك الكثير. وكانت إحدى ضحاياها عملية السلام التي بدأها الأمين العام من خلال ممثله الخاص فرانسيسك فندريل. وها هو السيد فندريل، الذي حقق إنجازا باهرا في المفاوضات بين الجانبين المتحاربين قبيل أن يشق القرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠) طريقه بالتهديد والوعيد إلى الصدور في هذا المجلس، يجد نفسه الآن جالسا خارج الحلبة، بينما توجَّه للأمم المتحدة الاتهامات بالتحيز والتمييز والتشيّع.

ومن الضحايا الأخرى الحالة الإنسانية في أفغانستان. ويقال الكثير عن أن الجزاءات ضئيلة الأثر على المحنة الإنسانية التي يكابدها الأفغان، إن كان لها تأثير على الإطلاق. وتعزى هذه المحنة إلى طول أمد الصراع والجفاف. أو هذا على الأقل هو ما يراد للعالم أن يفهمه.

ولكن، بينما أسهم هذان العاملان في تردي الحالة الإنسانية، فإنهما لا يفسران السبب في أن الأفغان لم يبدأوا نزوحهم الجماعي داخليا وخارجيا إلا بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، حين تم اعتماد هذا القرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠). وما كان قطرة قبل اعتماد القرار أصبح سيلا جارفا بعد اعتماده. إذ لا يمكن لأحد بحال من الأحوال أن ينكر الصلة بين الجزاءات وبين الأزمة الإنسانية الخطيرة التي نكب بها الشعب الأفغاني، فهناك بعد اعتماد الجزاءات في العام الماضي زهاء مليون من الأفغان المشردين داخليا، وليس هذا الرقم من عندي، بل هو الرقم الذي أعطاه مكتب منسق الشؤون الإنسانية، وهو جزء من منظومة الأمم المتحدة هذه عينها، وهناك ما يقرب من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص يتحولون إلى لاجئين. إن الأطفال الأبرياء يقضون نحبهم متجمدين من البرد. ولا بد أنك يا سيدي قد رأيت صورهم في الصحف. لقد قضى الأطفال الأبرياء نحبهم في زمهرير الشتاء ويقضون نحبهم في القيظ الحارق هذا الصيف، بينما يشيح العالم ببصره.

السؤال الذي ينبغي توجيهه هو، لماذا أدار المجتمع الدولي ظهره لأمّة من ٢٥ مليون نسمة؟ يبدو أن اتجاها فكريا عدوانيا جامدا يسود في هذا المجلس ضدّ حكومة تسيطر على أكثر من ٩٥ في المائة من إقليم هذا البلد.

وبإفلات السلام من قبضة أيدينا أكثر من أي وقت مضى، وزيادة الشقاء الذي يعانيه الشعب الأفغاني ساعة تلو الساعة، وببقاء المسائل التي حفزت على فرض الجزاءات دون حل، تكون الجزاءات قد أحدثت كل ألوان الأذى، ولم ينتج عنها خير. لقد اتضح أن المشرط ليس سوى هراوة دمرت الجسد، بينما الورم يستشرى دون أن يمسه سوء.

ويلزم الآن تصحيح الظلم الذي ارتُكب. ويلزم إصلاح الضرر الذي لحق بالشعب الأفغاني، ويلزم استعادة الأرض التي فقدتها عملية السلام. فلم تساعد العزلة والنبذ، ولن يساعدا. ويجب رفع الجزاءات والاستعاضة عنها بنظام يرمي لحل جميع مشاكل أفغانستان بتناول الصورة الكلية.

لقد حان الوقت للكف عن الانشغال بجانب واحد من المشكلة الأفغانية والتركيز على حل المشكلة برمتها حلا شاملا. ويلزم بادئ ذي بدء أن تبذل كل الجهات المعنية الجهود لإعادة إشراك الطالبان وإعادتهم من موقف العزلة والتعنّت. فالمشاركة هي الحل الوحيد.

ويلزم أيضا إعادة عملية السلام التي صنعها فرانسيسك فندريل، والتي بدأها الأمين العام بحماس شديد، إلى مسارها. وإضافة إلى ذلك، ينبغي تضافر مزيد من الجهود وتقديم مساعدات مالية سخية من أجل تخفيف محنة مئات الألوف من الأفغان، سواء داخل أفغانستان أو في معسكرات اللاجئين في باكستان.

بيد أن من المهم لوكالات الغوث الدولية في أثناء تقديمها المساعدات الإنسانية أن تحترم مشاعر الشعب الأفغاني الدينية والثقافية. كما يلزم أن يقدر المجتمع الدولي

الجهود التي اضطلعت بها الطالبان للقضاء على زراعة الخشخاش، ولو أدى ذلك إلى المزيد من المشقة على الفلاحين الأفغان. وقد حان الوقت للابتعاد عن الجزاءات والاتجاه صوب الأخذ باستراتيجية شاملة، تداوي الجراح وتنعش الجسم دون أن تدمر أيا من أجزائه.

وقد ناءت باكستان بالعبء الرئيسي لحرب السنوات العشر ضد الاحتلال الأجنبي لأفغانستان: وقدمنا المأوى آنذاك لما يزيد عن ٤,٥ ملايين لاجئ أفغاني، وما زلنا نتحمل عبء الصراع الجاري، مع استمرار وجود أكثر من مليوني لاجئ في باكستان يضاف إليهم عشرات الآلاف غيرهم ممن وصلوا إليها مؤخرا.

لقد استنفدنا صبرنا وقدرتنا على استيعاب أي لاجئين آخرين. إننا نحمي أكبر عدد من اللاجئين على الإطلاق في أي مكان من العالم. إن ما نحتاجه هو خطوات عملية من المجتمع الدولي لإيصال الإغاثة الإنسانية إلى اللاجئين داخل أفغانستان ولمنع الأفغان من الفرار من ديارهم واللجوء إلى البلدان المجاورة، وبالنسبة لمن شُردوا بالفعل ينبغي أن تقيم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمات دولية أخرى مخيمات على الجانب الآخر من الحدود الأفغانية لمنع أي تدفق إضافي إلى داخل باكستان.

ونظرا لقربنا من أفغانستان تقوم الحاجة إلى النظر إلى صعوباتنا كبلد مجاور من هذا المنظور. قد تبدو التصريحات من بعيد مريحة ولكنها مخطئة في تقييمها للظروف التي تنفرد بها أفغانستان.

وفرض الحظر على جانب واحد، على سبيل المثال، ليس الحل. إذ أنه يشجع الجانب المعفي من الحظر على مواصلة الصراع. هناك أنباء لا يشك في صحتها تفيد بأن التحالف الشمالي ما زال يتلقى أسلحة من الخارج وما زال مشاركا في شن هجمات، وأن الأسلحة تأتي ليس من البلدان المجاورة فحسب بل أيضا من بلدان خارج المنطقة المجاورة.

إذا كان المجلس مهتما حقا بحل مشاكل أفغانستان فلا بد أن يفرض بدلا من ذلك حظرا شاملا على الأسلحة - الذي نلتمسه منذ سنوات - والذي ينبغي فرضه في إطار الفصل السابع على جميع الأطراف في أفغانستان. وهذا سيعطي الجانبين كليهما نفس الحافز للعودة إلى طاولة المفاوضات.

وينبغي أن يسعى المجلس، كجزء من واجبه بمقتضى الميثاق، إلى تشجيع السلم من خلال المشاركة الفعلية على أرض الواقع وليس من خلال العزلة والنبذ. إن المجلس لا يجوز له أن يزيد نيران الصراع اشتعالا بفرض حظر على الأسلحة على جانب واحد. وينبغي له أن يترك الأمين العام يتابع مهمته السلمية من خلال الحوار والمصالحة.

وبينما نعطي مجلس الأمن تعاوننا الكامل - وسوف نستمر في ذلك - لتنفيذ نظام الجزاءات في أفغانستان، بالرغم من عدم انصافه، نود ألا نرى تقرير لجنة الخبراء، الذي هو قيد نظر المجلس، ولا إنشاء آلية الرصد يستخدمان في توريط باكستان بشكل غير عادل. لقد رفضنا في الماضي الادعاءات، الضمنية والصريحة، التي لا أساس لها، ونرفضها الآن.

ولا يجوز السماح لقراري مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠) بخدمة الدوافع الخارجية الضيقة لحفنة. لقد قلنا من قبل، ونقولها مرة أخرى: ما من بلد في العالم سيكسب أكثر من باكستان من عودة السلم والاستقرار في أفغانستان.

وبناء على ذلك، ننتهج سياسة تجاه أفغانستان تسعى إلى دعم وتعزيز الجهود الدولية لتشجيع الحل السلمي للصراع، وفي الحقيقة تشجيع حل شامل لكل مشاكل أفغانستان. إنها

استراتيجية شاملة نحث المجتمع الدولي على وضعها. ولن تتقاعس باكستان عن الإسهام في هذا المسعى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسفير منقريوس بصفته رئيس لجنة الخبراء المعنية بأفغانستان والمشكَّلة عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٣٣ (٢٠٠٠).

السيد منقريوس (تكلم بالانكليزية): أود في البداية، نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي تجتمع فيها اللجنة مع المجلس بأكمله، أن أشكر الأمين العام والمجلس على الثقة التي منحاها إياي وزملائي لكي نضع توصيات حول هذه القضية الهامة جدا. كذلك أود أن أشكر السفير فالديفيسو والسيد ستيفانيديس، وأيضا مكتبيهما، على الدعم والتوجيه القيِّمين المقدمين للجنة دون التدخل في مجريات عملها. كذلك أود أن أشكر البعثات وثيقة الصلة، ولا سيما الولايات المتحدة والاتحاد الروسي - التي تبنت القرار - على إسهامها وتعاونها ومشورتها في سير عملنا.

أما بعد، فإنني لن أكرر عرض محتويات التقرير، التي قدمها على نحو ملائم السفير فالديفيسو. وأود فقط، إذا سمحتم لي، سيدي، أن أوضح بعض المسائل التي أثارتها وفود مختلفة في تعقيباتها.

أود أن أقول إننا نشعر بالطبع بأننا كوفئنا بالتعقيبات التي سمعناها - تعقيبات نعتقد أنها أوفت التوصيات التي قدمناها حقها. وبعض الأسئلة التي أثيرت وثيقة الصلة حسب اعتقادي وتحتاج إلى شرح.

طُرح سؤال حول المدى الذي ذهبت اللجنة إليه في التشاور مع البلدان التي تتشاطر الحدود مع أفغانستان بالنسبة إلى استعدادها ورغبتها في التعاون في نشر أفراد في الميدان. وأود أن أقول من البداية إنه إذا كنا قصرنا في شيء فهو حقيقة عدم تمكننا من فعل ذلك - أولا، بسبب ضيق الوقت، وثانيا، لأن الحدود مع الصين، كما شرح السفير الصيني صباح اليوم، قصيرة جدا و لم يتم الإبلاغ عن أية مشاكل تتطلب تحقيقا أكبر. ولكن بصفة أساسية كان ضيق الوقت السبب في عدم تمكننا من زيارة الصين. ولكن ذلك لا يعني أننا لم نعقد مناقشات مع الممثلين هنا في البعثة وكذلك في الميدان مع السفراء.

لقد حاولنا بقدر الإمكان، عندما طرحنا تعميمات بشأن آراء البلدان المشتركة في الحدود مع أفغانستان، أن نذكر أسماء البلدان التي قمنا بزيارتها وأن نستبعد الصين، لمجرد أننا لم نكن نعلم كيف سيكون موقف الصين بالنسبة لتلك التعقيبات على وجه الخصوص.

هذا هو ما فعلناه. لقد قدمنا إطار عمل - إطار عمل يرتكز على أساس مناقشاتنا مع تلك البلدان، التي رحبت جميعها بالدعم في هذه المجالات. و لم نناقش نشر الأفراد في الميدان، لأن هذه القضية ببساطة لم نكن قد انتهينا منها عندما كنا نجري مناقشات مع تلك البلدان. ولكننا أدركنا أن كل البلدان التي زرناها لديها أفرقة دعم، أو لديها دعم فني من الأمم المتحدة أو منظمات دولية أخرى، وكذلك على الصعيد الثنائي مع بلدان صديقة - دعم فني بأفراد في الميدان.

لذا، فلم نشعر أن لدى تلك البلدان أي سبب يدعوها إلى رفض هذا الاقتراح، الذي رحبت به بصورة عامة. وهكذا، فقد وضعنا الاقتراح في شكل توصية عامة - على أن تستند إلى زيارة تقييم لكل تلك البلدان من أجل تحديد مدى الحاجة في أي من هذه المناطق أو فيها كلها، والتعرف على مدى استعدادها لتقبل ذلك. وسيقدم اقتراح محدد إلى هذه البلدان في وقت لاحق، استنادا إلى بعثة التقييم. وبالتالي، فإذا كان ثمة شعور بعدم الحاجة، سوف يراعى ذلك وقت زيارة التقييم.

ولقد أعرب ممثل تونس عن القلق لأن بعض التوصيات العامة لم تناقش على نطاق واسع على الصعيد

الدولي و لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بشأنها. والأمر صحيح. وتلك هي التوصيات التي قبلها على وجه العموم، مثلا، أعضاء ترتيب واسنار. ونظر إلى توصيات أخرى، على مستوى عام، نظرة إيجابية. غير أنها لا تزال مجرد مقترحات، وستقدم في المؤتمر المقبل للأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، والذي سيعقد خلال الفترة من ٩ إلى ٢٠ تموز/يوليه.

غير أننا نعتبر توصياتنا على جانب كبير من الأهمية، نظرا للحاجة إلى إيجاد رصد أكثر فعالية للنقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة. وسوف تتضح إيجابية التوصيات التي أدرجناها في مشروع النص هذا إذا ما اعتمدت على نطاق واسع.

ولقد أعربت كل من أيرلندا والنرويج عن قلقهما بشأن الوقود المستخدم في أغراض عسكرية: أن توصيتنا في هذا الشأن ينبغي ألا تتعرض بسوء للجهود الإنسانية. وهذه نقطة جيدة تماما. فقد علمنا أن بعض الوقود، لا سيما المشحمات المستخدمة في العتاد الحربي، لا تستخدم في الرحلات الجوية اللازمة للأغراض الإنسانية. ويمكن تحديد تلك المشحمات، لا سيما المشحمات التي تتطلبها المعدات العسكرية الثقيلة، والتي لا يحتاج إليها في الجهود الإنسانية. فإذا كانت أنواع من الوقود تصلح للاستخدام في الحالتين - بعد أن سجلت سابقة من هذا النوع بالفعل وحظرت بسببها الرحلات الجوية، وإن كان قد تقرر بسببها أيضا إيلاء اهتمام خاص للرحلات الجوية للأغراض الإنسانية - فيمكن فرض حظر على أنواع الوقود المستخدم في الأغراض العسكرية. وعندئذ، إذا كان ثمة حاجة إلى رحلات جوية إنسانية، يمكن تطبيق نفس الإجراء بالإذن لهذه الرحلات، حتى يتسنى استخدام مثل هذه الأنواع من الوقود للأغراض الإنسانية. ونعتقد أن ذلك أسهل من فتح الباب بالكامل وتمكين المعدات العسكرية من استخدام هذه الأنواع الضرورية من الوقود والمشحمات.

وقد طرحت النرويج، مرة أخرى، سؤالا آخر، إذ تساءلت عما إذا كان من المستصوب وضع أفرقة الدعم الراصدة في المكاتب مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في أفغانستان، بدلا من وضعها خارج أفغانستان. إن هذه الأفرقة الفنية سوف تذهب إلى البلدان المجاورة لأفغانستان لتدعم جهودها. وأعتقد أن ذلك رهن بالمستقبل. إذ ينبغي أن ننظر إلى جهود تلك الأفرقة في إطار ما فتئنا نحاول إرساءه كنهج شامل في هذا الشأن: وهو أنه يجب ألا ينظر إلى الجزاءات بمعزل عن كافة الجهود الأخرى التي تبذلها الأمم المتحدة لإيجاد حل للمشكلة في أفغانستان. فإذا نظرنا إليها بوصفها جزءا لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي، وجهود الإغاثة الإنسانية والدعم الاقتصادي، عندها ستبرز حاجة أكبر لتنسيق جهود مختلف الوكالات التي تنخرط بالعمل في المنطقة، من منظور ما تفعله تلك الوكالات، بدلا من النظر إليها باعتبارها جانبا واحدا من جهود الأمم المتحدة بمعزل تام عن سائر الجهود الأخرى المبذولة في هذا الصدد.

ولقد سمعنا ذلك عندما كنا في الميدان: حاولنا التعرف على الآراء ووجهات النظر والحصول على المعلومات من مختلف وكالات الأمم المتحدة العاملة هناك. إذ قال البعض، ”حسنا، لا نريد أن نقول شيئا، فنحن منخرطون في الجهد الإنساني، ولا نريد أن تكون لنا أدنى صلة بمسألة الجزاءات، لأن ذلك قد يعرض ما نفعله على الجبهة الإنسانية للخطر“. لذا، فإن هذه المخاوف يمكن تفهمها، وقد أثيرت هناك أيضا. إلا أننا نعتقد أن هذا الأمر يمكن أن يتغير، ولا بد له أن يتغير. وينبغي النظر إلى العملية برمتها على أنها صفقة، وأن كل عنصر من عناصرها على نفس الدرجة من الأهمية لنجاح العناصر الأخرى.

وفضلا عن ذلك، فإن معظم هذه الأفرقة ستعمل مع مختلف الوزارات والوكالات في هذه البلدان نفسها. فإذا أردنا أن نرسل فريقا إلى بلد ما، سيكون عليه أن يعمل مباشرة مع مسؤولي الجمارك ومع وزارة الداخلية التي تعنى بالحدود، أو ربما مع الجيش، من أجل زيادة فاعلية قدرته على مراقبة الحدود. وبالتالي، فإن الفريق لن يكون مجرد لجنة للحكم والإشراف على ما يفعله البلد؛ بل إن هذا الفريق سوف ينخرط في إطار الجهود التي يبذلها هذا البلد. وبالتالي، فإننا لا نعتقد أنه سينظر إلى عمل هذه الأفرقة نظرة سلبية، على النحو الذي صوره البعض في مناقشاتنا هناك. ونأمل أن يقلل ذلك من النظرة السلبية إلى هذه الهيئات.

تلك في رأيي هي الأسئلة التي كانت تحتاج إلى ردود. ومهمتنا أن نخرج بالتوصيات التي قد تكون مفيدة لأعضاء المجلس عند اتخاذهم القرارات بشأن هذه المسألة. ويسعدنا أيما سعادة أن يكون بوسعنا القيام بعمل مفيد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السفير منقريوس على رده على القضايا والتساؤلات التي أثارها الأعضاء في بياناتهم. وأشكر سائر أعضاء لجنة الخبراء على حضورهم في قاعة المجلس اليوم.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره، وسينظر في التوصيات الواردة في تقرير لجنة الخبراء لاتخاذ ما يراه من تدابير مناسبة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٦.